لاستكثار الربح وهو الصحيح ويجوز **له شراء امة زيد قال بكر وكلني زيد به ببيعها** اي من علم بامة انها للرجل فراى اخر يبيعها حال كونه قابل وكلني صاحبها ببيعها فانه يسعه ان يشتريها ويطأها هذا اذا كان البايع ثقة وان كان غير ثقة واكبر رايه انه صادق فكذلك وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يسع له ان يتعرض بشيء من ذلك وكذا لو قال اشتر بتها منه او وهبها لي او تصدق بها علي وان لم يخبر بكر بشيء منها ان كان عرفها المشتري لم يشترها حتى يعلم انتقالها الى بكر **وكره شراء الذمي اخر خمرا باعها مسلم** اي اذا باع مسلم خمرا واخذ ثمنها وعليه دين كره لرب الدين المسلم ان ياخذ منه بدلا عن دينه اذا علم بذلك **لا كافرا** اي لا يكره اذا باعها كافر **وكره احتكار قوت الادمي وقوت البهيمة في بلد يضر باهله** بان كان البلد صغيرا بخلاف ما لم يضر بان كان البلد كبيرا الخ بيان لا باس به الاحتكار وطلب حبس الطعام للغلاء فتقل من حكر اذا اظلم وتنقص وحكر بالشيء اذا استبد به وحبسه عن غيره وكذا التلقي على هذا الفصل وصورته ان يخرج من البلد الى قافلة التي جاءت باطعام واشتري منها خارج البلد وهو يريد جلبها وتمتنع عن بيعها ولم يترك حتى تدخل القافلة فاذا اراها اذا لم يلبس التلقي سعر البلد على التجار فان لبس فهو مكروه

مكروه في الوجهين جميعا ثم الاحتكار المنهي في الاشياء التي هي قوت الناس والبهايم كالبر والشعير والقطن والتمر والتين والقت وهو قولهما وعليه الفتوى وقال ابو يوسف كلما اضر بالناس حبسه احتكار وان طالت يكون احتكارا المقدر وبها والفاصل اربعون يوما وقيل الشهر والاصل ان التجارة في الطعام غير مكروهة اذا كانت على قصد الاحتكار وتربص الغلاء وقصد الاضرار بالناس اما اذا لم يكن شيء من ذلك فهو محمود **لا غلة ضيعته** اي وكره احتكار قوت كاحتكار غلة ضيعته وما جلبه من بلد اخر اي لا يكره احتكار ما جلبه من بلد اخر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره وقال محمد كل بقعة يجلب منها الى المصر في العادة فهو بمنزلة فناء المصر يحرم الاحتكار فيه بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا لم تجر العادة بالحمل منه الى المصر فانه لا يكره **ولا يسعر السلطان** اي لا ينبغي للسلطان والامام ان يسعر على الناس مطلقا **الا ان يتحكم ويتعدى ويتجاوز ارباب الطعام عن القيمة تقديرا فاحشا بان** يبيع قفيزا بماية وهو يشتري بخمسين وعجز القاضي صيانة حقوق الناس الا بالتسعير فلا باس به بمشورة من اهل الراي والنظر ومن باع منهم بما قدره الامام صح وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه قيل هو على اختلاف وعرف في بيع مال المديون وقيل ببيع بلا اتفاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)